

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

Du 05 au 09 Novembre 2011

من 05 إلى 09 نونبر 2011

Réparation communautaire

LA FONDATION CDG ET LE CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME (CNDH) ONT SIGNÉ, MERCREDI 2 NOVEMBRE, À RABAT, AVEC LES ASSOCIATIONS BÉNÉFICIAIRES DE LA DERNIÈRE TRANCHE DES PRO-

JETS D'APPUI AU PROGRAMME DE RÉPARATION COMMUNAUTAIRE, LES CONTRATS DE SUBVENTION AU PROFIT DE 12 NOUVEAUX PROJETS DANS LES PROVINCES D'AZILAL, KHÉMISSET ET TAN TAN.



Driss El Yazami, président de CNDH.

إبراز التجربة المغربية في مجال الإصلاحات الديمقراطية بواشنطن

مباحثات همت جوهر الإصلاحات السياسية التي أطلقتها المملكة والتجربة المغربية في مجال الجهوية والتحديات التي تواجهها وشكلت نفس القضايا موضوع المباحثات التي أجرتها بواشنطن مع مسؤولي مكتب المحاسبة الحكومية وهو جهاز حكومي للتدقيق، ومكتب الأخلاقيات الحكومية. كما أجرت محادثات مع رئيسة مجلس القيادة لحقوق الإنسان كاثرين كامرون بورتير، ومع رئيسة المنظمة غير الحكومية الأمريكية لتعليم الأطفال، نانسي هاف. يذكر أن المنتدى الدولي للنساء منظمة دولية مكونة من نساء قياديات، وتروم تعزيز القيادة الديناميكية والنهوض بفرص النساء في ممارسة التأثير وتقديم الإسهام في مجال الشأن العام عبر مختلف الثقافات والمناطق. ومن المقرر أن ينعقد المؤتمر الدولي القادم للمنتدى من 23 إلى 25 ماي بالرباط في موضوع "المغرب ومستقبل العالم العربي".

البشرية واعتماد قانون جديد للأسرة، مبرزة أن التجربة الناجحة للمغرب في مجال احترام حقوق الإنسان من شأنها أن تشكل نموذجا لماقي بلدان المنطقة وتناولت العدوي، وهي أيضا عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة التي مكنت من طي ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إعطاء دفعة جديدة لاحترام حقوق الإنسان والنهوض بها في المملكة. وأبرزت العدوي، من جهة أخرى، أن الإصلاحات في المغرب ترمي إلى تأمين موقع أكبر لمشاركة الشباب في تدبير الشأن العمومي، مضيفة أن مطالب الشباب ظاهرة كونية لا تقتصر على دول العالم العربي. كما تشهد على ذلك حركات الاحتجاج داخل المجتمعات الغربية التي تنادي بمزيد من فرص المساواة السوسيو-اقتصادية وعلى هامش مشاركتها في مؤتمر المنتدى الدولي للنساء، حظيت السيدة العدوي بالاستقبال في الخارجية الأمريكية حيث أجرت

ثم مؤخرا بواشنطن عرض التجربة المغربية في مجال الإصلاحات الديمقراطية والمكتسبات التي تحققت في المملكة على صعيد الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان والشفافية المالية. وذلك بمناسبة المؤتمر العالمي للمنتدى الدولي للنساء. وفي مداخلة حول التحولات التي تعرفها المنطقة العربية، أبرزت السيدة زينب العدوي رئيسة المجلس الجهوي للحسابات بالرباط وعضو اللجنة الاستشارية للجهوية الإصلاحات الديمقراطية التي أطلقها المغرب منذ حكومة التناوب في نهاية التسعينات إلى حين اعتماد دستور جديد يعد تنويجا لمسلسل الديمقراطية بالمغرب. وأوضحت، في هذا السياق، أن الإصلاحات السياسية والاجتماعية بالمغرب تندرج في منطق توطيدي لم ينتظر الربيع العربي للتعبير عن نفسه، خصوصا من خلال برامج منشغلة بتحسين ظروف الطبقات الأكثر فقرا. وأشارت العدوي إلى إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية

مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي

ادريس اليازمي يعلن عن قرب إحداث متحفين جهويين لحفظ الذاكرة الجماعية بالداخلة وورزازات



ادريس اليازمي وأحمد كرين خلال عملية توزيع الشعار مع الجمعيات المستهدفة

فتن العثاني

اعلن الرئيس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن قرب إحداث متحفين جهويين لحفظ الذاكرة الجماعية الأولى بالداخلة والثاني بـورزازات. إذ سيتم من أجل ذلك تنظيم ندوة علميتين بالمدينتين سالفتي الذكر خلال شهري دجنبر ويانير القادمين. مبرزا أن التحدي الحالي الذي يرتبط بإعمال برنامج جبر الضرر الجماعي يتعلق بمشروع رد الاعتبار للذاكرة الجماعية الذي يحظى بدعم من الاتحاد الأوروبي بما يشمله من محاور تتعلق بالتاريخ والأرشيف وحفظ الذاكرة.

وجاء هذا الإعلان مساء الأربعاء الماضي بالرباط خلال إعطاء الإطلاقة لتنفيذ الشطر الأخير من مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي يندرج في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ويسرم تحقيق المصالحة في المناطق التي عانت القمع والتهميش خلال سنوات الرصاص، وإعادة بعض من الثقة المفقودة على مدى سنوات بين الساكنة ولئن ما يمت بصلة للدولة من مؤسسات وما يرتبط بها من مسؤولين.

وأكّد اليازمي خلال هذا اللقاء الذي تم فيه توقيع عقود لتمويل 12 مشروعا جديدا تم أقاليم أزيلال والتخمسات وطانطان، والتي حظمت لأول مرة بتمويل وزارة الداخلية ببلد الاتحاد الأوروبي الذي مول أغلب مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي، (أكد) أنه بالإضافة إلى الشطري سالف الذكر الذي يرتبط بمشروع رد الاعتبار للذاكرة الجماعية، ثمة تصديان آخران يحيطان بإعمال برنامج جبر الضرر الجماعي، أولهما يخص تنفيذ الشطر الأخير من هذا البرنامج، فيما التحدي الثاني يتعلق باستمرار هذا البرنامج والنهج الذي يجب تبنيه لمعالجة أعماله.

وأبرز اليازمي الذي عبر عن فخره واعتزازه بنموذج التجربة المغربية الخاصة بالعدالة الانتقالية والتي أصبحت محط اهتمام ومصدر إلهام لعدد من الدول بما فيها تونس وعصر ولعمري، أن مجموعة من العوائق اعترضت تنفيذ برنامج الضرر الجماعي مما يضع على عاتق مختلف الشركاء المزيد من المسؤولية، منوها بالوتيرة المتسارعة التي تم بها دخول هذا البرنامج حيز التنفيذ. ويصل الغلاف المالي الذي خصص

بتمويل هذه المشاريع التي تخص الشطر الأخير من برنامج جبر الضرر الجماعي، وهو ما يعني أن الاتحاد الأوروبي الذي كان شريكا لهذا البرنامج منذ إنطلاقه ووأكب تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة نجح في مسار مواكبته لهذا البرنامج.

وأشارت إلى أن مشاريع هذا الشطر الأخير من برنامج جبر الضرر الجماعي توجد في صميم مسار النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية، ولكونها تندرج في إطار واسع يعتمد على مقاربة الشراكة بين المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، لمأنها ما يفعل تعد نمونجة بالنسبة لمسلسل الديمقراطية وإعادة الاعتراف للذاكرة التي في اعتقادنا ستمكن من تضييد جراح الماضي والتخلع بشكل بناء نحو المستقبل.

وفيما يخص الجمعيات الـ (12) التي استفادت من الدعم في إطار هذا الشطر فحددت في جمعية تيغانمين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون، وجمعية إنسافاس لمستغلي المياه الفلاحية، وجمعية انركي للتنمية والبيئة والتواصل، وجمعية آيت اعلف للتنمية، وجمعية آيت توس للتنمية، وكلها توجد بإقليم أزيلال، فيما جمعية أمل آيت بشبو للتنمية المحلية، وجمعية الأمل للأشخاص في وضعية إعاقة، فتنتمي لمنطقة ولماس بالتخمسات، أما جمعية جريفية للتنمية والتضامن، وجمعية أسيد للسلم والمبادرة، وجمعية الشعلة للتربية والثقافة، والجمعية النسوية لتساجة الزراي فتتواجد بإقليم طانطان

لمشاريع الشطر الأخير من برنامج جبر الضرر الجماعي الذي وقع كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والجمعيات المستفيدة، إلى 12 مليون درهم، سيخصص لتمويل مشاريع تهم محاور حفظ الذاكرة (مشروع واحد)، تعزيز قدرات الفاعلين المحليين (مشروعان)، دعم الأنشطة المدرة للدخل (خمسة مشاريع)، إدماج المرأة والمطل (أربعة مشاريع).

ومن جانبه، أكد أحمد كرين الرئيس المنتخب لمؤسسة صندوق الإيداع والتدبير استعداد المؤسسة لمرافقة ودعم الجمعيات المستفيدة خلال مرحلة تنفيذ مشاريعها التي تندرج في إطار جبر الضرر الجماعي، مبرزا الحصلة الإيجابية التي تم تحقيقها بعد مرور أربع سنوات على إطلاق برنامج جبر الضرر الجماعي الذي انطلق سنة 2007.

وأقر الرئيس المنتخب لمؤسسة صندوق الإيداع والتدبير بصعوبة قياس تأثير مشاريع البرنامج على الساكنة خاصة فيما يتعلق بجانب الإحساس بالإنصاف بالنسبة للساكنة والمناطق التي تضررت من الانتهاكات الحسنة لحقوق الإنسان، مبرزا في ذات الوقت أن مختلف التقييمات التشاركية التي تمت على المستوى الداخلي أو الخارجي كشفت عن مؤشرات إيجابية بشأن تحقيق الأهداف التي يسعى نحوها تطبيق البرنامج.

أما رئيسة قسم الحكامة بممثلة الاتحاد الأوروبي بالرباط، كوري أندري، فقد لمنت من جانبها قيام وزارة الداخلية

DROITS HUMAINS

La réconciliation politique, une base essentielle pour réaliser l'équité

M. Essabbar a passé en revue les procédures adoptées en matière de réparation des préjudices individuels et collectifs.

Le secrétaire général du Conseil national des droits humains (CNDH), Mohammed Essabbar, a affirmé, mercredi au Caire, que la réconciliation politique est une prélude pour toute réconciliation visant à instaurer l'équité et la réparation des préjudices, comme en témoigne l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle. Intervenant dans le cadre d'une «consultation régionale sur la justice transitionnelle : perspectives et opportunités», initiée par le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD), M. Essabbar a souligné qu'il n'était pas possible d'ouvrir les canaux du dialogue afin de trouver une solution aux problèmes du passé au Maroc, sans procéder à des réconciliations entre l'opposition et le pouvoir. Il a ajouté que cette réconciliation a été marquée par des négociations ayant contribué à instaurer une couverture politique et un apaisement de la tension



et à baliser la route pour «enclencher un processus de règlement équitable de l'héritage du passé». Revenant sur l'expérience marocaine en matière de réparation des préjudices, le secrétaire général du CNDH a rappelé que l'action de l'Instance équité et réconciliation était axée sur une conception globale établissant un lien étroit entre la recherche et la reconnaissance de la vérité et la réhabilitation et la préservation de la mémoire. Cette vision, explique M. Essabbar, ne se contentait pas d'une simple indemnisation des préjudices matériels et moraux, mais s'étendait également à un règlement de la situation juridique et administrative, ainsi qu'à la réhabilitation psychologique et à la réinsertion

sociale des victimes des violations antérieures des droits humains. Cette vision, a-t-il ajouté, a porté également sur une réparation des préjudices collectifs aussi bien dans les zones qui ont connu par le passé des violations des droits humains que dans les régions ayant abrité des centres de détention secrets.

Dans ce sens, M. Essabbar a passé en revue les procédures adoptées en matière de réparation des préjudices individuels et collectifs et le bilan de l'IER à tous les niveaux, relevant que l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle avait insisté aussi sur la nécessité de l'ouverture d'un dialogue sur les réformes nécessaires afin de garantir le respect des droits humains et l'édification de l'État de droit. ■ MAP